



لتبادل المعلومات وتنظيم المعارض والدورات «وسطاء العقار» يوقع اتفاقية تعاون مع نقابة الوسطاء البنانية



جانب من توقيع الاتفاقية

طارق عرابي

تحتضن في بيروت اجتماعاً مهماً يهدف إلى تعزيز التعاون بين الوسطاء العقاريين في لبنان، وتفعيل دورهم في السوق المحلية، وذلك في إطار اتفاقية تعاون موقعة بين نقابة الوسطاء العقاريين في لبنان، وتنظيم دورات تدريبية عقارية وورش عمل مشتركة وتبادل الخبرات التدريبية» على أن يتعاون الطرفان «في إنجاح المعارض العقارية سواء في الكويت أو لبنان». وقع الاتفاقية عن الجانب الكويتي رئيس مجلس إدارة الاتحاد فيصل الشهران، فيما وقعها عن الجانب اللبناني نقيب الوسطاء والمستشارين العقاريين وليد موسى. كذلك تفضي الاتفاقية بإقامة «ورش عمل مفتوحة لتعريف وتوجيه وإرشاد المستهلك بالآلية المتبعة لشراء العقار في السوق اللبنانية وتوضيح القوانين المرعية الإجراء والأصول المتبعة وشرح المستندات المطلوبة». وتتضمن الاتفاقية «إصدار لائحة بالمهنيين ذات الصلة في تعاطي الشؤون العقارية ووضعها

وتقع الاتحاد الكويتي لوسطاء العقار مساء أول من أمس اتفاقية تعاون مع نقابة الوسطاء والاستشاريين العقاريين في لبنان، تنص على «تبادل المعلومات بين الطرفين في ما يخص المستثمر والمطور والوسيط العقاري»، وتنظيم دورات تدريبية عقارية وورش عمل مشتركة وتبادل الخبرات التدريبية» على أن يتعاون الطرفان «في إنجاح المعارض العقارية سواء في الكويت أو لبنان». وقع الاتفاقية عن الجانب الكويتي رئيس مجلس إدارة الاتحاد فيصل الشهران، فيما وقعها عن الجانب اللبناني نقيب الوسطاء والمستشارين العقاريين وليد موسى. كذلك تفضي الاتفاقية بإقامة «ورش عمل مفتوحة لتعريف وتوجيه وإرشاد المستهلك بالآلية المتبعة لشراء العقار في السوق اللبنانية وتوضيح القوانين المرعية الإجراء والأصول المتبعة وشرح المستندات المطلوبة». وتتضمن الاتفاقية «إصدار لائحة بالمهنيين ذات الصلة في تعاطي الشؤون العقارية ووضعها

الملتقى الاقتصادي الأول ناقش سبل تعزيز دور البورصات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بورسلي: مبادرة شاملة لتطوير وتمكين البورصة



د.أماني بورسلي وصالح السلمي ومحمد الهجري ويدر السبيعي وحسين الخرافي في مقدمة الحضور

محمد عواضة

دور البورصات في تعزيز مكانة اقتصاد الدولة وعلى العوائد لأدراج الشركات وتعزيز نمو الأسواق المالية المحلية والإقليمية وتعزيز تنافسيتها على المستوى الإقليمي. وأضاف: الملتقى دعوة نخبة مميزة من الخبراء والمتخصصين وممثلين لمؤسسات عريقة لتبادل الآراء وإثراء النقاش واستعراض الخبرات والتجارب وأفضل الممارسات في هذا المجال بهدف بناء قاعدة معرفية يستفيد منها المشاركون وجهات العمل المتخصصة بهذا القطاع الاقتصادي الحيوي.

من جانبه، أوضح مدير المعهد العربي للتخطيط مقل الجهاد المنظمة في الملتقى دبدر مال الله أن الملتقى يركز على تحقيق عدد من الأهداف أبرزها عرض دور البورصات الخليجية والمنطقة العربية في ضوء رؤى القيادات لتحويل عواصم الدول إلى مراكز مالية في إطار تمكين القطاع الخاص ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. وأوضح مال الله في كلمته التي ألقاها نيابة عنه كبير المستشارين في المعهد العربي للتخطيط د.بناقص العباس أن الملتقى يمثل فرصة لتسليط الضوء على أهمية

9 وآثارها على البنوك والقطاع الخاص والبيانات المالية للشركات، والأهمية الاقتصادية للشركات العائلية في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط لما لها من دور كبير في منظومة الاقتصاد. وبيّنت أن المحور الرابع يتطرق إلى انعكاس وتمكين البورصة على مكانة اقتصادات دول المنطقة والاقتصاد الكويتي والمشاركين في السوق من شركات تدقيق وشركات الاستثمار وعرض آرائهم ومقترحاتهم في تمكين وتطوير البورصات وأسواق الأوراق المالية.

البورصات والأسواق المالية، موضحة أن المحور الثاني من الملتقى يطرح تساؤلات حول: لماذا تدرج الشركات في البورصات؟ أهم التحديات؟ أسباب الانسحابات الاختيارية أو الإجبارية من البورصة؟ دور البورصات المحلية في منطقة الخليج العربي ودول المنطقة في ضوء الرؤى الحديثة وفي ضوء تمكين القطاع الخاص ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. وأشارت إلى أن المحور الثالث من الملتقى يستهدف إلقاء الضوء على متطلبات والمخططات IFRS المحاسبية الحديثة

السبيعي: «أسواق رأس المال» عنصر مهم في تعزيز التنمية

على أفساح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل فعال، مبيّنا أن أسواق رأس المال أحد أهم المجالات التي يمكن للقطاع الخاص أن يحقق لها نقلة نوعية تعزز من الأداء الاقتصادي بشكل عام.

رأس المال باعتبارها أحد العناصر المهمة والرئيسية في تحقيق وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر تدشين أدوات استثمارية من شأنها تحقيق نقلة نوعية للشركات المحلية والأجنبية على حد سواء. وشدد السبيعي على أهمية العمل

ترأس رئيس مجلس إدارة اتحاد الشركات الاستثمارية والرئيس التنفيذي في الشركة الكويتية للاستثمار بدر السبيعي فعاليات الجلسة الثانية من الملتقى في يومه الأول، حيث أكد على أهمية الملتقى في إلقاء الضوء على قطاع أسواق

المخطوطون الاقتصاديون في دول الخليج هي أن السوق تفتقر إلى اليقين والوضوح في الأشهر المقبلة، وهذا على الأقل ما يذهب إليه العديد من المعلقين، وليس كلهم. ويتوقع أحد المحللين الاقتصاديين لدى كابيتال إيكونوميكس أن الانخفاض الأخير في أسعار النفط سيستمر على الأرجح لمزيد من الوقت، حتى أنه يوحى بأن سعر خام برنت سينخفض إلى 60 دولاراً في 2019 والسلي 55 دولاراً بحلول نهاية عام 2020. وهذا الاتجاه نحو الهبوط، سيغني أن «الانخفاض الاقتصادي الخليجي سيبلغ ذروته منتصف عام 2019 وربما قبل ذلك الوقت، اما على المدى الطويل فإن أوضاع الموازنة والحساب الجاري في الخليج ستتدهور». وإذا كانت هذه التوقعات دقيقة، فستواجه جميع دول مجلس التعاون الخليجي تحديات، وستحتاج الدول ذات الاقتصادات الأقل قوة كالبحرين وسلطنة عمان لمزيد من الدعم المالي من جيرانها. لكن حتى السعودية برغم ضخامة حجم صادراتها، سيكون عليها اتخاذ بعض الخيارات الصعبة في غمرة محاولاتها التي بنفسها عن الاعتماد على النفط.

صرخه: القطاع الخاص غير منافس لـ «العام»

دول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة والكويت على وجه الخصوص، فإن الوضع الطبيعي الجديد هو أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا يمكن أن يعتمد بشكل كامل على الناتج المحلي الإجمالي النفطي، وبالتالي فإن نمو القطاع الخاص والتوازن الصحيح للمساهمة الاقتصادية للقطاع الخاص من شأنه مساعدة هذه الاقتصادات.

القطاع العام، وأنه من خلال تمكين القطاع الخاص يمكن للمنطقة الاستفادة من توسعة نطاق التعرض للسوق العالمية واجتذاب المستثمرين الأجانب. تناولت عددا من نقاط النقاش أن القطاع الخاص يعتبر محركاً رئيسياً لزيادة معدلات الإنتاجية عبر مقاييس معينة مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد. ففي

أشار الرئيس التنفيذي في شركة كامكو فيصل صرخوه أن القطاع الخاص يعتبر محركاً رئيسياً للنمو وعلى الجهات التنظيمية تدارك أهمية الدور التكميلي الذي يلعبه القطاع الخاص في مساندة القطاع العام من حيث خلق فرص العمل واستحداث فرص استثمارية جديدة، وعدم النظر إلى القطاع الخاص باعتباره منافساً

قال نائب رئيس اتحاد الشركات الاستثمارية صالح السلمي أن ترقية البورصات في منطقة الخليج عامة وفي السوق الكويتي خاصة انعكس بالإيجاب على ثقة المستثمرين الأجانب بالوضع الاقتصادي، وفي الكويت تزامنت مرحلة التعافي مع أحداث ومتغيرات كثيرة يأتي في مقدمتها التدخل الحكومي التشريعي من خلال سن قوانين جديدة

السلمي: ترقية البورصة انعكس إيجاباً على ثقة المستثمرين

إقناع الشركة بجدوى الادراج، نظراً لما في ذلك من انعكاسات إيجابية ليس فقط على المساهمين من خلال تنوع أدوات الاستثمار، ولكن أيضاً تصبح للشركات المدرجة قدرة على توسيع أنشطتها والاتجاه أكثر لتطوير أعمالها والابتكار فيها، بالإضافة إلى رفض بعض قطاعات من المجتمع لفكرة خصخصة شركات القطاع العام.

لتعديل الهيكل التنظيمي لسوق المال. وأضاف السلمي: لا شك أن وجود سوق مال وبورصة جانبية للأموال والشركات المحلية والعائلية والحكومية سيرفع من مستوى مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي والاقتصاد القومي، وتطرق إلى أهم التحديات التي تواجه قيد الشركات في البورصة تتمثل في

مثل تعديل الهيكل التنظيمي لسوق المال. وأضاف السلمي: لا شك أن وجود سوق مال وبورصة جانبية للأموال والشركات المحلية والعائلية والحكومية سيرفع من مستوى مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي والاقتصاد القومي، وتطرق إلى أهم التحديات التي تواجه قيد الشركات في البورصة تتمثل في

مثل تعديل الهيكل التنظيمي لسوق المال. وأضاف السلمي: لا شك أن وجود سوق مال وبورصة جانبية للأموال والشركات المحلية والعائلية والحكومية سيرفع من مستوى مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي والاقتصاد القومي، وتطرق إلى أهم التحديات التي تواجه قيد الشركات في البورصة تتمثل في

شارك متحدثاً رئيسياً في أعمال الملتقى الخالد: البورصة قطعت شوطاً كبيراً في تعزيز مكانتها العالمية

للسوق المالي ولوائحه التنفيذية.

العالمي بما يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي لدولتنا».



خالد الخالد في كلمته الافتتاحية بالملتقى

وتناول الخالد كذلك المرحلة الثالثة من خطط تطوير السوق، والتي تسعى بورصة الكويت من خلالها إلى طرح العديد من المنتجات الجديدة مثل البيع على المكشوف، والتداول بالهامش، وصناديق الاستثمار العقارية المتداول، ونظام تداول الأوراق المالية غير المدرجة، وغيرها الكثير. وضم جدول أعمال المنتدى مناقشة العديد من المواضيع المهمة مثل أثر إخضاع البنوك الخليجية لمعايير بازل 3، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهمية الإدراج في البورصة وكيفية استفادة الشركات من هذه العملية لتحقيق الأرباح وزيادة النمو. كما تم خلال الملتقى استعراض التجارب الإقليمية والدولية الناجحة عبر عدة محاور، مثل تدرج الشركات في البورصة، وتمكين القطاع الخاص ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وغيرها من المحاور.

الدور الملموس الذي تؤديه بورصة الكويت في دعم الاستراتيجية الطموحة للكويت «الكويت 2035» الرامية إلى ترسيخ مكانة الدولة كمركز مالي إقليمي، وبين أن بورصة الكويت قطعت شوطاً كبيراً في خططها لتعزيز مكانتها العالمية والريادية على المستوى الإقليمي، لتتقرب خطوة أخرى نحو أهدافها المتمثلة بإنشاء قاعدة جذابة للمصدرين، وتوسيع قاعدة المستثمرين، وزيادة وتنوع المنتجات، وتحسين بيئة الأعمال وفق أعلى المعايير العالمية. وأشار الخالد إلى الإنجازات البارزة التي حققتها البورصة خلال السنوات الماضية، والتي ساهمت بدورها في استعادة ثقة المستثمرين بعد الأزمة المالية العالمية التي حدثت في 2008 وأثرت سلباً على أسواق رأس المال في المنطقة، وعزى ذلك إلى التجارب الناجحة للشركات المحلية والإقليمية في ظل التشريعات الحديثة المنظمة

مثل تقييم تجارب الشركات المحلية والإقليمية في ظل التشريعات الحديثة المنظمة للسوق المالي ولوائحه التنظيمية، وتحسين أداء الأسواق المالية بشكل عام، وخلق بيئة جانبية للمستثمر المحلي والأجنبي، حيث عرض الملتقى دور البورصات المحلية في منطقة الخليج العربي ودول المنطقة في ضوء رؤى القيادات في تحويل عواصم الدول إلى مراكز مالية، وتمكين القطاع الخاص، ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. كما تعتبر هذا الملتقى فرصة للوقوف على التطورات والتحديات التي تواجهنا في سبيل الارتقاء بأسواقنا المالية وصولاً إلى المستوى

شارك الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت خالد الخالد، متحدثاً رئيسياً في الجلسة الافتتاحية لأمعالم الملتقى الاقتصادي الأول في الكويت، الذي يقام من 27 - 29 نوفمبر الجاري تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك. واستعرض الخالد في كلمته الافتتاحية الأهمية الكبيرة للأسواق المالية في بلورة اقتصادات الدول، وذلك نظراً لما تضطلع به من وظائف وما تزاوله من نشاطات، إذ تشكل أسواق المال حلقة محورية من حلقات النظام المالي لأي دولة، كما أنها تشكل منصة تتيح للقطاع العام والخاص المشاركة في عملية التنمية، ما يساهم بدوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل جديدة ووفيرة للشباب. وفي تعليق له على هذه المشاركة، قال الخالد: «يسعدنا المشاركة في هذا الملتقى الذي يشكل منصة لمناقشة مواضيع مرحلية غاية في الأهمية،

المرحلة الثالثة من خطط تطوير السوق، والتي تسعى بورصة الكويت من خلالها إلى طرح العديد من المنتجات الجديدة مثل البيع على المكشوف، والتداول بالهامش، وصناديق الاستثمار العقارية المتداول، ونظام تداول الأوراق المالية غير المدرجة، وغيرها الكثير. وضم جدول أعمال المنتدى مناقشة العديد من المواضيع المهمة مثل أثر إخضاع البنوك الخليجية لمعايير بازل 3، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهمية الإدراج في البورصة وكيفية استفادة الشركات من هذه العملية لتحقيق الأرباح وزيادة النمو. كما تم خلال الملتقى استعراض التجارب الإقليمية والدولية الناجحة عبر عدة محاور، مثل تدرج الشركات في البورصة، وتمكين القطاع الخاص ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وغيرها من المحاور.

الدور الملموس الذي تؤديه بورصة الكويت في دعم الاستراتيجية الطموحة للكويت «الكويت 2035» الرامية إلى ترسيخ مكانة الدولة كمركز مالي إقليمي، وبين أن بورصة الكويت قطعت شوطاً كبيراً في خططها لتعزيز مكانتها العالمية والريادية على المستوى الإقليمي، لتتقرب خطوة أخرى نحو أهدافها المتمثلة بإنشاء قاعدة جذابة للمصدرين، وتوسيع قاعدة المستثمرين، وزيادة وتنوع المنتجات، وتحسين بيئة الأعمال وفق أعلى المعايير العالمية. وأشار الخالد إلى الإنجازات البارزة التي حققتها البورصة خلال السنوات الماضية، والتي ساهمت بدورها في استعادة ثقة المستثمرين بعد الأزمة المالية العالمية التي حدثت في 2008 وأثرت سلباً على أسواق رأس المال في المنطقة، وعزى ذلك إلى التجارب الناجحة للشركات المحلية والإقليمية في ظل التشريعات الحديثة المنظمة

مثل تقييم تجارب الشركات المحلية والإقليمية في ظل التشريعات الحديثة المنظمة للسوق المالي ولوائحه التنظيمية، وتحسين أداء الأسواق المالية بشكل عام، وخلق بيئة جانبية للمستثمر المحلي والأجنبي، حيث عرض الملتقى دور البورصات المحلية في منطقة الخليج العربي ودول المنطقة في ضوء رؤى القيادات في تحويل عواصم الدول إلى مراكز مالية، وتمكين القطاع الخاص، ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. كما تعتبر هذا الملتقى فرصة للوقوف على التطورات والتحديات التي تواجهنا في سبيل الارتقاء بأسواقنا المالية وصولاً إلى المستوى

شارك الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت خالد الخالد، متحدثاً رئيسياً في الجلسة الافتتاحية لأمعالم الملتقى الاقتصادي الأول في الكويت، الذي يقام من 27 - 29 نوفمبر الجاري تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك. واستعرض الخالد في كلمته الافتتاحية الأهمية الكبيرة للأسواق المالية في بلورة اقتصادات الدول، وذلك نظراً لما تضطلع به من وظائف وما تزاوله من نشاطات، إذ تشكل أسواق المال حلقة محورية من حلقات النظام المالي لأي دولة، كما أنها تشكل منصة تتيح للقطاع العام والخاص المشاركة في عملية التنمية، ما يساهم بدوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل جديدة ووفيرة للشباب. وفي تعليق له على هذه المشاركة، قال الخالد: «يسعدنا المشاركة في هذا الملتقى الذي يشكل منصة لمناقشة مواضيع مرحلية غاية في الأهمية،